الفصل الخامس

الصومال الجريح

القضية الصومالية والديمقراطية الغائبة

المحتويات:

١ - كلمة لابد منها: الصومال الجريح

٢ - الخلفية التاريخية والموقع الاستراتيجى

٣ - جذور الأزمة الصومالية وما تعانيه من حروب أهلية حتي الآن.

٤ - القبلية ودورها في تمزيق وحدة الصومال منذ الاستقلال.

٥ - فقدان السيادة القانونية والشرعية الدستورية .

٦ - الصومال بحاجة إلي إعادة صياغة الذات الوطنية

٧ - المصالحة والجهود التي بذلت إقليمياً ودولياً.

٨ - المسألة الصومالية وقفزة على طريق الحل الممكن.

الصومال الجريح أمة تبحث عن دولة:

إن الصومال لها خصوصية لدي أبناء الشعب الإريتري، وإن الإريتريين يعتبرون استقلالهم ناقصا ما لم يتحقق الأمن والأمان والاستقرار للصومال الشقيق، هذا الشعب الذي وقف - حكومة وقيادة وشعبًا - بجانب الشعب الإريتري في نضاله من أجل الحرية والاستقلال، مع الموقف السلبى لمعظم الحكومات الأفريقية وتأرجح بعض الحكومات العربية. نستطيع إن نقول أن الصومال البلد الأفريقى الوحيد الذي وقف مع إريتريا في استقلالها بكل حزم وقوة، وهذه حقيقة لابد من ذكرها ولذلك، فإن الشعب الإريتري يتألم لما يحدث في الصومال اليوم ، ويتمنى أن يخرج الصومال الجريح من أزمته المتفاقمة؛ ليعيش أبناؤه في بلادهم آمنين مستقرين، ولإعادة دولتهم وبنيتها الأساسية مهما كانت الظروف وبحكم منطق الأمور، لا يمكن لأية حرب أن تستمر إلي ما لانهاية.

وكما هو معلوم، فإن الحرب الأهلية الدائرة بالصومال الشقيق منذ عام ١٩٩١، أدت لانهيار كامل للدولة بمؤسساتها المختلفة الرسمية منها والأهلية، وأصبحت البلاد مقسمة لعدد كبير من الأجزاء يسيطر عليها ما يزيد علي ٣٠ فصيلا يحرك كلاً منها القواعد التقليدية السائدة بالقبيلة بما فيه الرغبه المحمومة في السلطة. وبعد ٧ سنوات شهدت الصومال كما شاهدنا مبادرات لم تتم واتفاقات لم تنفذ وتدخلات إقليمية ودولية لم تفلح وموت المئات والآلاف سواء بسبب الحرب الأهلية والأوبئة التي نجمت عن نقص مياه الشرب النقية وتدهور أنظمة الصرف الصحي، أو لنقص الأغذية فضلا عن تشرد ٢٨٥ ألف لاجئ بالدول المجاورة.

وبالرغم من كل ذلك ومع بداية عـام ١٩٩٧ في ٢ يناير منه، تم الاتفاق بين زعماء الفصائل الصومالية الـ ٢٦، بعد محادثات استمرت شهرين في منتجع «سودري» بإثيوبيا، علي تشكيل مجلس الإنقاذ الوطني بزعامة علي مهدي محمد ويضم هذا المجلس ٤١ عضواً اضافة لتشكيل لجنة تنفيذية تضم ١١ عضوا، يرأسها بالتناوب ٥ أعضاء لهم سلطة التحرك والحديث نيابة عن المجلس ، ونص اتفاق «سودري» علي تشكيل سلطة مركزية انتقالية أو حكومة مركزية وصولا - بكل المقاييس - للحل الوحيد للأزمة التي اكتوي بنيرانها شعب بأكمله.

وعلي أية حال، يعيش الصوماليون علي أمل وفرحة بعد اللقاء الذي تم بين السيد/ علي مهدي محمد والسيد حسين فارح عيديد وحلفائه للوصول إلي مصالحة قومية ولملحلة الأمور وتأكيد الحوار الوطني العام.

وتبشر تحركات الزعيمين والقوى السياسية والدبلوماسية بالأمل، خاصة بعد نجاح جهد المساعي، الذى قامت به جمهورية مصر العربية لحل الأزمة وبمباركة الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة لتنفيذ ما اتفقوا عليه. ويأتي دور مصر المقدر ثماره لإنجاح هذا المسعي مع الجهد الذى تقوم به إثيوبيا بتأييد أمريكي لحل الأزمة الصومالية، وهنا تبقي النقطة الأهم مع الجهد المصري الإثيوبي أمام القيادات الصومالية، وهي الإعداد لمؤتمر السلام المزمع عقده خلال هذه الشهور القادمة في بيداوا.

ولكى يكتمل بصيص الأمل، لابد على أبنائه أن يرتقوا فوق السلبيات، كما أنه مطلوب من كل الفصائل - بدون استثناء - أن يرتقوا

لمستوي الأحداث، وأن تسقط تناقضاتها الثانوية، وأن تضع مصلحة الصومال أولاً وأخيراً نصب عينها، ومطلوب كذلك من كل القوي التي يهمها استقرار الصومال أن تضع نصب أعينها مصلحة الشعب الصومالى ومأساته التى يندى لها الجبين، وعلي رأس هذه القوي الدولية الولايات المتحدة الأمريكية والقوي الإقليمية أيضاً: جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، وجميع القوي المحبة للحرية والسلام.

تعمدت أن أبدأ حديثي عن الصومال بهذه المقدمة، نتيجة للتطورات والأحداث المتلاحقة التي تشهدها المنطقة والصومال علي أرض الواقع.

(خريطة رقم ٣)

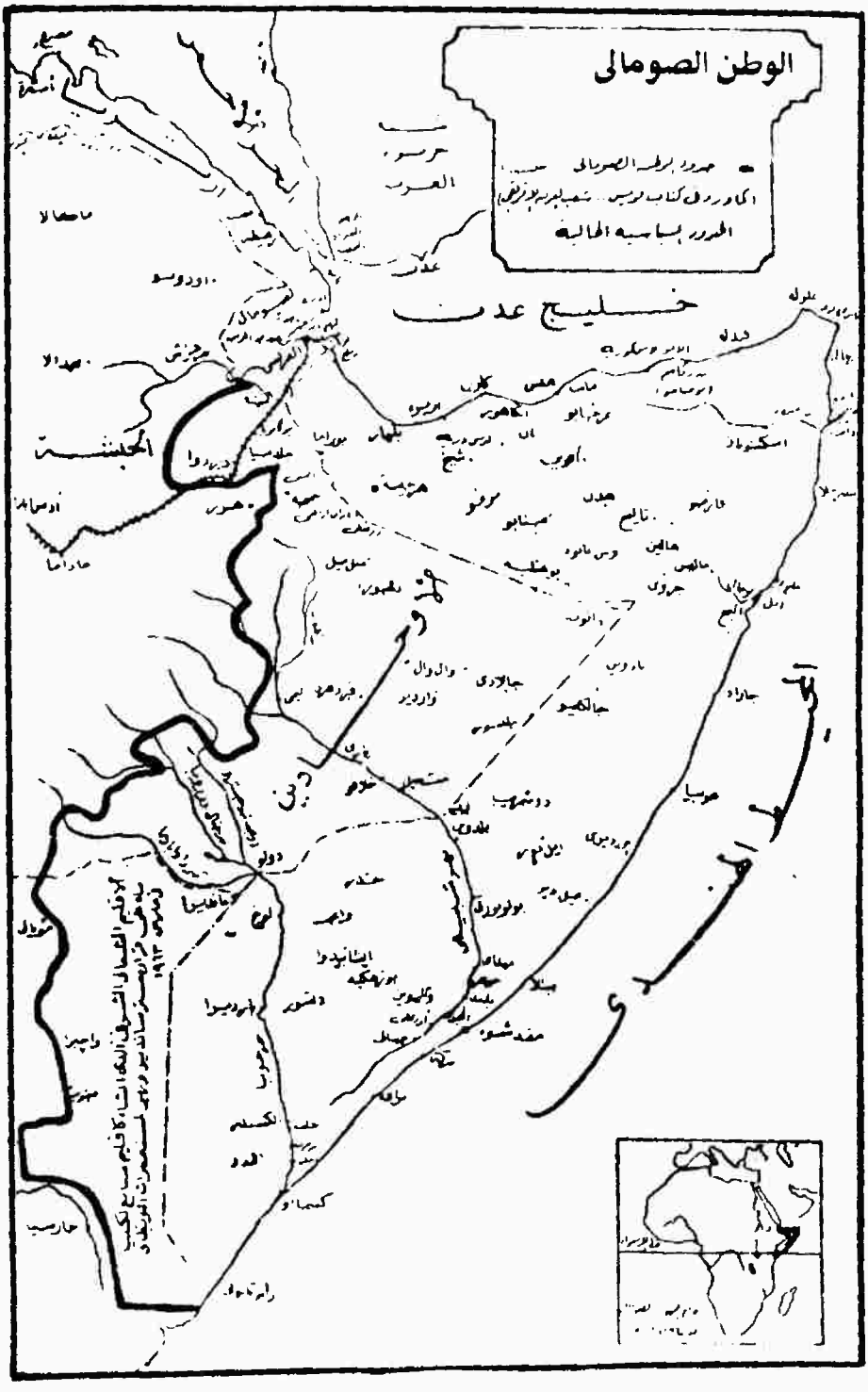

الخلفية التاريخية والموقع الاستراتيجي:

إن أهمية الصومال تكمن في موقعها الجغرافي، فقد تبلورت هذه الأهمية بعد فتح قناة السويس، بحكم موقعها المتميز في طريق الملاحة عبر البحر الأحمر والمحيط الهندي، هذا الطريق الذي حمل أول اتصال حضاري إلي العالم، إلي جانب أنه لا يفصلها عن الجزيرة العربية إلا مضيق باب المندب، إلي جانب أهميته الاقتصادية، ولهذا كان الصومال محط أطماع القوي الاستعمارية من أجل الهيمنة عليه واستغلال ثرواته وخيراته، ولوقف الزحف العربي الاسلامي الذي حمل الصوماليين لواءه إلي القرن الأفريقى وشرق أفريقيا وهذه حقيقة تاريخية لابد من الإشارة إليها؛ ولهذا ظلت المنطقة لا تعرف طعما للاستقرار، بل كانت الحروب والانتفاضات السياسية تشكل الصبغة المميزة للوضع العام في منطقة القرن الأفريقى، والذي يمثل الصومال عمقه الاستراتيجي[1]، وكما هو معروف فإن القوى الأوربية الاستعمارية وضعت الخريطة السياسية لأفريقيا بما يتناسب مع مصالحهم الاقتصادية والاستراتيجية، دون مراعاة مصالح الشعوب الأفريقية المتداخله سياسيا واقتصاديا واجتماعياً.

ومنذ دخول المستعمرين إلي الصومال لم تهدأ أو تستقر أحوالهم؛ حيث تصاعدت أشكال المقاومة والرفض للوجود الأجنبي قد أخذ يزداد يوماً بعد يوم وقامت القبائل الصومالية بانتفاضات وطنية، إلا أن المستعمرين استخدموا أساليب القمع والبطش وإجبار الشعب الصومالي علي الرضوخ لمشيئتهم بدون إرادته. ولقد عمل الاستعمار منذ دخوله الصومال علي تعميق التخلف في مختلف الميادين سياسيا واقتصادياً

(١) باشا أحمد عبدي: جذور الأزمة الصومالية، بحث منشور، في مجلة القرن الأفريقى.

واجتماعياً، كما عمل علي تعميق إثارة النعرات القبلية ومحاولة طمس الهوية العربية الإسلامية فيه. ومن الواقع أن ارتباط الصومال بالأمة العربية حضارياً ووجدانياً ليس حالة طارئة، بل إن العروبة ارتبطت في وعي الشعب الصومالي بالإسلام، وإن إشكال مقاومة الاستعمار ارتبط وتشكل علي أساس العروبه والإسلام. ولقد حاول الأستعمار النيل من روح كفاحه، من خلال محاولاته تطبيق القوانين الأوربية الوضعية، وتشجيع النعرات القبلية بدلاً من الشرع الإسلامي وضيق الخناق علي اللغة العربية؛ لفصل الصومال عن محيطه العربي.

نمو الحركة الوطنية في الصومال.

كانت بداية لنمو الحركة الوطنية والمقاومة الوطنية ضد الاستعمار، التي اتخذت تارة شكلها القبلي وطوراً الطابع السياسي؛ مما اضطر المستعمرين لعقد هدنة مع زعماء القبائل والتمركز في المدن الرئيسية، وكانت أبرز الحركات المقاومة.

ثورة الدراويش بقيادة الزعيم الوطني محمد عبد الله حسن[1]:

وكان السيد محمد عبد الله حسن قد قام بثورة عام ١٨٨٩ ضد الاستعمار البريطاني انطلقت من شمال الصومال؛ حيث قام المجاهد الكبير بسلسلة من العمليات الجريئة في مختلف الأقاليم الصومالية، إلحقت هزائم

---

(١) كان محمد عبد الله حسن الملقب بالملا وهو الاسم الذي عرف به في الدوائر الأجنبية باعتباره قائداً وزعيماً دينيًا، وقد ولد في ١٧ أبريل عام ١٨٦٤ بالقرب من بوهوتلي Bohotle في شمال الصومال وكان جده الشيخ حسن نور من قبيلة الأوجادين قد استقر هناك وتزوج من إحدى بنات قبيلة الدولباهنتى، وكان ينتمي إلي فرع (بهجرى) من الأوجادين الجنوبية التي كانت ولا زالت تحت الإدارة الحبشية.

كبيرة بالاستعمار، نال الدراويش خلالها تأييد معظم أبناء القبائل الصومالية الذين التفوا حوله، وقدموا خلالها تضحيات جساماً من أجل الحصول علي حريتهم واستعادة أراضيهم وكرامتهم. وكانت حركة الدراويش فى تلك الفترة امتداداً لبعض الحركات الإسلامية كالثورة المهدية في السودان. ولقد تمكن الدراويش من إلحاق الخسائر الفادحة بالقوات البريطانية والإيطالية، وبعد فشل الاستعمار فى القضاء علي ثورة الملا محمد عبد الله، استخدموا الأسلحة الحديثة والطيران ونتيجة لقلة السلاح وظهور الخلاف بين الدراويش والقبائل الصومالية، أجهض المستعمرون هذه الثورة الشعبية المسلحة في عام ١٩٢١ . وإن انتكاسة هذه الثورة لم تكن لتطفئ جذوة الشعور الوطني والقومي المناهض للمستعمرين فى الصومال وفي هذا الصدد، نحن أمام شخصية وطنية بارزة لها دورها في التاريخ المعاصر للصومال، فقد استطاع الملا محمد عبد الله حسن بذكائه وسرعة استجابته أن يحقق ثقة ومكانة مرموقة بين أهل الفقه ورجال الدين منذ طفولته وشبابه، والذين أخذوا برأيه ولمسوا فيه التقوي والصلاح[١]، فكان بحق قائداً فذاً قدم المثل الرائع من أمثلة الجهاد ضد الإمبراطوريات الضخمة التى لديها من الإمكانيات المادية والبشرية أضعاف أضعاف ما لديه، وهكذا فإن قصة كفاح «ملا الصومال»[٢] ضد البريطانيين والفرنسيين والإيطاليين والأحباش قصة مثيرة، فقد ظل يناضل القوي المعبأة لإخضاعه سنينًا طوالاً ولم يعبأ بتهديد ولم تغره الهدايا والوعود، فما أروع رده علي رسالة القائد البريطاني التي كانت تنضح وقاحة وغروراً والتي جاء فيها:

---

(١) طارق عبد الواحد: بحث غير منشور، أعده لمعهد البحوث والدراسات الأفريقية - بجامعة القاهرة عن الزعيم محمد عبد الله حسن.

(٢) السيد على أحمد فليفل: ((دكتور)) مشكلة أوجادين بين الإحتلال الحبشى والانتماء العربى الإسلامى ١٨٨٧-١٩١٣ مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ١٩٨٧.

«سننسفك نسفاً إذا لم ترجع عن غيك وإذا لم تخمد ثورتك الجنونية.. واعلم أن حكومة مجنون مثلك لن ينال منها شيئاً..»[1].

فكان رد بطلنا عليه:

«إلي الجنرال كوفل. قائد الشيطان، قد اطلعت علي رسالتك وفهمت منها جميع أغراضك الدنيئة وأغراض حكومتك الوضيعة. واعلم أن قواتكم التي تفاخرون بها لا تساوي لدي شيئا .. ومهما تكن الظروف لن أستسلم ولن أكون للشرك عبداً».

قال تعالي: ﴿ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾[2]*.

وهكذا كان جهاد بطلنا محمد بن عبد الله الحسن انعكاسا طبيعيا لهذا التصميم، فلم يرضى لبلاده أن تستسلم والخضوع للغاصبين بل قاتلهم بنية صالحة، وإيمان قوي وعزيمة لا تعرف الملل. ولقد اشتهر البطل في ساحة القتال ولكن الكفاح الذي غرس بذوره لم يلبث أن آتى ثماره، بعد أن خارت قوي الاستعمار في الحرب العالمية الثانية، ولم تستطع الصمود أمام القوي الوطنية والتيار التحرري الجارف الذي ساد العالم في السنوات الأخيرة.

مصر ودورها المميز في التاريخ الصومالي الحديث والمعاصر

وكان لمصر دور كبير وهام في تاريخ الصومال الحديث والمعاصر كما هو معروف، فقد شملت الإدارة المصرية بعض أجزاء الصومال في القرن

(١) محمد المعتصم سيد (دكتور) مهدي الصومال بطل الثورة ضد الاستعمار ص ٤. رسالة القائد البريطانى الجنرال كوفل إلى الملا محمد عبدالله حسن.

(*) قرآن كريم

(٢) وقد شاء الله جلت عظمته أن يحطم غرور المعتدين ويرد كيدهم، فأيد عبده الصالح الذي استطاع أن يلحق بأعدائه هزيمة ماحقة قتل فيها القائد البريطاني صاحب تلك الرسالة الغبية، وضاعت فيها هيبة «حكومة صاحبة الجلالة الملكة المعظمة» إنها حقا لعبرة لكل من طغى واستعلى وتجبر».

التاسع عشر، فعملت علي نشر التعليم في البلاد وأنشأت المستشفيات ونشطت التجارة، فعم الرخاء وظهرت بوادر نهضة في الصومال لم يشهدها شعبه من أمد طويل، فلما أرغم الاستعمار المصريين علي الانسحاب حل محل المصريين الاستعمار الأوربي؛ ولكن وعي الصوماليين الوطني كان قد اكتمل، ولم يخفَ عليهم الفرق الشاسع بين الإدارة المصرية التي كانت تأخذ بيدهم نحو التطور وترعي مصالحهم، وبين بطش المستعمر وأساليبه الاستغلالية وأنانيته التي لا حد لها لذلك كانت فترة الإدارة المصرية والتي امتدت من مصوع بإريتريا حتي هرر والصومال علي قصرها -- من العوامل الفعالة في إذكاء الشعور الوطني في منطقة القرن الأفريقى وعلي رأسها الصومال؛ مما ظهر في تصميم الشعب الصومالي علي عدم الخضوع للأجنبي.

وإذا كانت مصر قد أسهمت في تقدم الصومال في القرن التاسع عشر وفي خلق وعي قومي بين أفراد شعبه، فقد ارتبطت مصر أيضا بقصة استقلاله. ولم يكن من السهل علي الدول الاستعمارية أن تشاهد إمبراطوريتها وهي تتهاوي وتتفكك، فتستقل الشعوب التي كانت تسيطر عليها الواحد تلو الآخر.

فلجأت تلك الدول إلي التسويف والمماطلة في الاعتراف بحق هذه الشعوب في الاستقلال، كما حدث في أريتريا حتي يمكن أن تتبدل الظروف فتستمر في سيطرتها، وفرض علي الصومال أن يظل عشر سنوات تحت وصاية الأمم المتحدة قبل أن يحظي باستقلاله.

وعينت إيطاليا وصية علي البلاد في تلك الفترة[1]. وشكلت هيئة

---

(١) لم يكن اختيار إيطاليا وصية على الصومال بعيداً عن الأهداف الاستعمارية، إذ كانت فيما مضي تحتل الجزء الأكبر من الوطن الصومالي، ولم تكن صفحتها في حكم البلاد ناصعة البياض.

الأمم المتحدة لجنة وصاية لتراقب تنفيذ إيطاليا لشروط هذه الوصاية الدولية، وكان من بين أعضاء هذه اللجنة دبلوماسي مصري أُنسَ إليه الصوماليون؛ لما رأوا فيه من صلابة في الحق وترصد لألاعيب الاستعمار. ولم يكن الشهيد كمال الدين صلاح بالشخص الذي يغمض عينيه عن المؤامرات التي كانت تحاك ضد مصير الشعب الذي بادله المودة والحب.

ولم يَرُق ذلك لقوي الشر والعدوان التي أدركت أن في وجوده خطراً علي خططهم العدوانية فكان أن اغتالته يد الغدر حتي يخلو الجو للمتآمرين، ولكن دماء كمال الدين صلاح لم تذهب سدي. فقد انتصر الشعب الصومالي لمبادئه بعد استشهاده وما لبث أن نال استقلاله برغم كيد الكائدين.

إن مشكلات الصومال لم تنته باستقلاله، كما سنوضح فيما بعد، فقد اقتطع الاستعمار مساحات واسعة من الوطن الصومالي الكبير ما زال سكانها يرزحون تحت الحكم الأجنبي، ولكننا نؤمن بحتمية التاريخ. والزمن كفيل بإعادة الحقوق إلي أصحابها طالما اتفقت كلمتهم وصحت عزيمتهم علي استعادتها. ولا شك فى أن مصر حتي يومنا هذا - تقف بكل شدة مع الصومال في محنته الحالية والتي لم تألو جهداً لنصرته وتخفيف معاناته والعمل من أجل لم شمله لاسترداد عافيته ووحدته، لتكوين دولته ومؤسساته الدستورية التي افتقدها.

المصالحة الصومالية والدور المصرى الاخير:

وهنا قبل أن نختتم حديثنا عن الصومال في هذا الفصل الذي أفردناه من هذا الكتاب لايسعنا إلي تشير الي الأعلان الذي أصدرته القاهرة مؤخرا عن المصالحة الصومالية يؤكد بلاشك أهمية الدور المصري في حل المنازعات والأزمات علي المستوى الاقليمي الأفريقي والعربي. وقد أبرزت الجهود التي بذلتها الدبلوماسية المصرية في إطار هذا الدورة أن المشكلات مهما تعقدت قابلة للحل، وأن أهمية التواصل إلي الحل تستعدعي استمرارية مواصلة الجهد المقدر حتي يتحقق، وقد سبق لمعرض السنوات الماضية كما ذكرنا سابقا بذل الكثير من الجهود من أجل تحقيق المصالحة في الصومال، الذي يشكل وحدة مهمة من الكيانين العربي والأفريقي، ولم يكن مقبولا إن تستمر الأزمة الطاحنة فيه والتي مضي عليها سبع سنوات وهكذا نجحت المساعي المصرية تنسيق جهودها من أجل إنهاء النزاع في الصومال.

مع الدول الأخري المعنية بقضية المصالحة الصومالية[1] وهذا الدور يحسب لمصر فى خطوة تاريخية تؤكد مكانة وزن مصر ورئيسها علي الساحة الدولية حيث وقعت الفصائل الصومالية علي اتفاق القاهرة للمصالحة والسلام في الصومال بعد جهود دامت ممتواصلة أكثر من خمسين يوماً دلت علي التصميم لدي المفاوضين لتحيق المصالحة بل والحفاظ على وحدة أراضي الصومال وسيادته الأقليمية وهو ما جرى اليه ودعمته الجهود المصرية أثناء المفاوضات وعلي مدار جهودها في السنوات الماضية ويقضى الاتفاق بقيام دولة فيدرالية وحكومة مركزية تنهي الحرب الأهلية ولإعداد

((١) سفير أحمد طه محمد: الدبلوماسية المصرية والمصالحة الصومالية جريدة الأهرام، ١٩٩٧/١٢/٢٦.

الي مؤتمر وطني يشارك فيه ٤٦٥ شخصية يمثلون طوائف المجتمع الصومالي بما في ذلك شمال الصومال.

وفي الحقيقة أن هذا الحل جاء مناسبا وموفقا، حتي ظلل الخلافات التي كانت قائمة فى الصومال من حيث اتفاق الفصائل الصومالية للمرة الأولي بأغلبية ساحقة علي تقاسم السلطة علي أساس إقامة حكم إتحادي (فيدرالي) مع الحكم الذاتي الأقليمي، وعلى تشكيل الدولة الصومالية انتقالية لمدة ثلاث سنوات، وعلي عقد مؤتمر للمصالحة في (بيداوا) في جنوب الصومال حتي ١٥ فبراير القادم يشارك فيه ٤٦٥ من ممثلي كل شرائح المجتمع الصومالي بما في ذلك شمال الصومال ويتم من خلاله انتخاب مجلس رئاسي من ١٣ عضوا -- ورئيسا للوزراء فصلاً عن الاتفاق علي تشكيل سلطة تشريعية وسلطة قضائية مستقلة كما تم الاتفاق علي جمع سلاح مختلف الميليشيات، وإقامة شرطة وطنية هذه مخلص بنود الاتفاق، والمطلوب الآن دعم الجهود الوطنية الصومالية دوليا واقليميا لانجاح هذا الاتفاق.

والله الموفق ، ، ،

الموقع:

ومن المعروف أن الصومال تقع في القرن الأفريقي، وبرغم أن القرن الأفريقي يضم دولاً عديدة كما أوضحنا سابقاً من الناحية السياسية كإثيوبيا، وجيبوتي وإريتريا وكينيا والسودان والصومال؛ إلا أن الصومال له خصوصية في القرن الأفريقي علي شكل قرن في القارة الأفريقية جغرافيا.

وبالنسبة للحدود الجغرافية للصومال، فهي عبارة عن شبه جزيرة مثلثة الشكل في القرن الأفريقي يحدها من الشرق المحيط الهندي، ومن الشمال خليج عدن وجمهورية جيبوتي، ومن الجنوب كينيا ومن الغرب أثيوبيا والموقع الجغرافي للصومال يبرز بشكل واضح أهمية استراتيجية. والواقع أن الصومال تشرف علي المدخل الجنوبي للبحر الأحمر. وهذا مهم في زمن السلم والحرب معا، كما أنها تمثل مدخلا للإسلام والعرب معاً في قلب أفريقيا[1]. وقد أثير جدل كثير حول السلالة التي ينتمي إليها الشعب الصومالي: فمن قال إنه ينتمي إلي سلالة حامية، ومن قال إنه ينتمي إلي سلالة من أصل عربي، والحقيقة أنه ليس هناك أمة أو شعب في العالم ينتمي إلي سلالة واحدة، فكل الأمم والشعوب هى مزيج من سلالات وجنسيات مختلفة، ولها خصائص مشتركة تجعلهم يعيشون في مجتمع واحد بانسجام، وليس الشعب الصومالي شاذا عن هذه القاعدة. فهو مزيج من حامية شمالية، وحامية جنوبية وأصول عربية وزنجية، ويختلف النظام القبلي في الصومال عن سواه في الدول الأفريقية الأخري.

---

(١) علي إسماعيل محمد: الصومال ص ١٧، القاهرة.

(١) علي إسماعيل محمد: الصومال ص ١٧، القاهرة.

وتقع أرض الصومال في موقع فريد اهتم به العالم قديما - كما أوضحت - وحديثا، وقد كتب التاريخ وأجمع علماء الجغرافيا والآثار على أن شرق أفريقيا والجنوب الهندي والخليج العربي وجنوب شبه الجزيرة العربية من مواطن الحضارات القديمة[1]. والصومال تمثل في أفريقيا رأس الرمح حيث تقع في القرن وتعتبر أهم موقع في القارة، ومما يعطيها الأهمية ملتقى البحار: حيث يلتقي في شرق الصومال المحيط الهندي مع البحرالعربي في رأس جارادفوى، وفي الشمال يلتقي خليج عدن مع البحر الأحمر.

وتمتلك الصومال أطول ساحل في أفريقيا كلها ما عدا جنوب أفريقيا، حيث يصل طول الساحل حوالي ٣٣٣٥ كيلو متراً، ومما يؤكد قدم حضارة المنطقة وأهمها ما عثر عليه أخيراً في جنوب الصومال في بحيرة رودلف أقدم هيكل في المنطقة، وكذلك عثر علي هيكل آخر يوازي الهيكل الصومالي في تنزانيا[2]. وكان بين قدماء المصريين والصوماليين علاقات قوية جداً، وكانوا ينظرون إلي أرض الصومال التى كانت مشهورة باسم بلاد «بونت» على أنها أرض الأجداد وأرض الآلهة والقدسية، وكانوا يسمونها بلاد العطور والبخور حتي وصلت هذه العلاقات ذروتها في عهد الملكة حتشبسوت، التي حكمت مصر في القرن الثامن عشر ق. م. حيث أرسلت بعثة رسمية إلي الصومال وتبادلت الهدايا مع حكامها، كما ازدهرت التجارة بين الصوماليين وكل من الفينيقيين واليونانيين والصينيين وسكان شبه الجزيرة العربية والخليج العربي وبلاد فارس.

---

(١) عبد الرحمن عثمان الطويل: الصومال تاريخ وحضارة، ص١٤ الطبعة الثانية ١٥ / ١١/ ١٩٨٨ .

(٢) عبد الرحمن الطويل نفس المرجع السابق.

وتشير كتب التاريخ إلى أن أصول الصومال هى نتاج التزاوج مع العرب منذ أكثر من ألف عام، وأن صورهم وقسماتهم لا تختلف عن العرب.

ويقول الدكتور شلبي في كتابه: «إن معظم الصوماليين يرجعون بأنسابهم إلي العرب، ويشهد لذلك التشابه الواضح في الملامح بين المصريين والصوماليين، والذي لا يزال حتي العهد الحاضر والصومال بلد عربي بكل المقاييس حضاريا وجغرافيا وتاريخياً».

تجربة الديمقراطية الليبرالية في الصومال منذ بداية نمو الحركة الوطنية:

عود بنا إلي جذور الأزمة منذ بداية الحركة الوطنية في الصومال: كان عريقًا بديمقراطيته ونهجه السياسي منذ بداية الستينات وإعلان الاستقلال الوطني للصومال، ولقد برزت المنظمات السياسية التي كانت تطالب بحق تقرير المصير والاستقلال والوحدة، وبرز ضمن هذا الإطار حزب الشباب الصومالي في الشطر الجنوبي ليقود الجهاد ضد الاستعمار الإيطالي، بتقديم العرائض والمطالبة بالحرية وتحقيق طموحات الصومال في الاستقلال والوحدة، كما برز حزب الرابطة الوطنية الصومالية في الشطر الشمالي ليقود نضال الصومال ضد الاستعمار البريطاني، وشهد شمال الصومال سلسلة من المظاهرات الشعبية التي تطالب بجلاء المستعمر وتحقيق الاستقلال الوطني، وكان الوعي الوطني في الشمال مبكراً حيث صدرت أول صحيفة في سنة ١٩٤٨ باللغة العربية، لعبت دوراً بارزاً في بلورة الوعي الوطني ومناهضة المستعمر وكانت تطالب بالحرية والاستقلال،

إلا أن السلطات البريطانية قامت بإغلاقها واعتقال رئيس تحريرها (محمود وقاد أردح)[1]، وقاد حزب الاتحاد الديمقراطي كفاح شعب الصومال ضد الاستعمار الفرنسي «في جيبوتي» (الساحل الصومالي سابقاً) من أجل انتزاع استقلاله السياسي وحق تقرير المصير لهذا الشعب، وهكذا كان بروز الأحزاب السياسية في الصومال في فترة حق تقرير المصير وخاضت هذه الأحزاب نضالاً طويلاً ومتعدد الجوانب في مقاومة الاستعمار في الصومال، سواء كان في الشمال أو الجنوب أو ساحل الصومال في جيبوتي، وكان أهم أهداف هذه الأحزاب في تلك الفترة.

١ - الاستقلال السياسي وتحقيق وحدة الصومال الكبير بأجزائه الخمسة المقسمة كما أوضحنا سابقاً.

٢ - نشر التعليم مع محاربة الأمية والقبلية، ولقد لعبت الأحزاب السياسية دوراً إيجابياً في توعية الناس وتحريضهم ضد الاستعمار، وشهدت فترة الخمسينات سلسلة من المظاهرات الشعبية في المناطق الصومالية المحتلة تطالب بحق تقرير المصير والاستقلال الكامل، إلا أن الاستعمار كعادته واجه مطالب الشعب الصومالي العادلة بالقمع والبطش والإرهاب، واعتقال القيادات السياسية، مما أدي إلي تصاعد المد التحرري في المنطقة مع تصاعد ثورة ٢٣ يوليو في مصر ومقاومتها للاستعمار في أفريقيا وانعكاساتها في عموم منطقة القرن الأفريقي، في صراعها ضد الاستعمار من أجل حريته وكرامته وقضاياه الوطنية، ومن خلال نضاله الدؤوب وتضحياته الجسام قدم الشعب الصومالي الكثير في سبيل

(١) محمود يوسف أردح: من القيادات الوطنية الصومالية ومن العناصر الوطنية التي لعبت دوراً مؤثراً في نشر الوعى الوطنى فى مقاومة الاستعمار البريطانى.

استقلاله الوطني، وفي يوم ٢٦ يونيو ١٩٦٠، نال الشعب الصومالي في الشطر الشمالي استقلاله من الاستعمار البريطاني وارتفع أول علم صومالي في «هرجيسا» وتم جلاء القوات البريطانية، وتحولت مدينة «هرجيسا» إلي ملجأ للصوماليين الأحرار الفارين من المستعمر الفرنسي والأضطهاد الإثيوبي، ومنطلقا للمعارضة، وتشكل أول برلمان في الشطر الشمالي، وبعد حوار بين القوي الوطنية والضغط الشعبي مطالبا بالوحدة الوطنية بين الشطرين الشمالي والجنوبي، وتم إرسال وفد إلي الشطر الجنوبي وبعد مناقشات وحوارات واسعة، توصل الطرفان إلي تحقيق الوحدة بينهما لتكون أول حلم لتحقيق الصومال الكبير. وللتأريخ كان للإخوة الشماليين الدور الكبير في تحقيق هذه الوحدة وقاموا بتضحية، اعتقاداً منهم بأنها تحقق آمال وتطلعات الصومال نحو الركب الحضاري والتقدم، وبدافع السعي نحو الوحدة الصومالية الشاملة، وهو ما استغله الجنوبيون بفرضهم عدة شروط - مجحفة - سواء علي صعيد نسب التمثيل في البرلمان الموحد - الذي تم تشكيله من خلال دمج المجلسين النيابيين، اللذين تشكلا في كل إقليم قبل الاستقلال فحصل الجنوبيون علي ٦٧٪ من جملة المقاعد، إلي جانب استحواذهم علي المناصب العليا مثل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزارات السيادية بالإضافة للعاصمه[١]:

قيام جمهورية الصومال ١ يوليو ١٩٦٠:

وبعد انتخابات، تسلم حزب وحدة الشباب الصومالي السلطة السياسية وتشكل برلمان، وانتهج النظام الطريق الليبرالي السائد في

(١) انتخب أدن عبدالله عثمان من الجنوب رئيسًا للبرلمان الموحد ثم أول رئيس لجمهورية الصومال.

الغرب ورأى فيه حلاً للمشاكل التي كانت تعانيها الصومال، ومن أجل تحقيق مجتمع أفضل وإطلاق الحريات الديمقراطية (حرية التعبير والنشر). ولقد كثرت الأحزاب السياسية التي افتقدت إلي أي برامج سياسية واضحة، كما انحرف حزب وحدة الشباب الصومالي عن النهج الوطني المستقل وأصبح يدافع عن المصالح والاحتكارات الإيطالية وهنا احتكر الجنوبيون المواقع الحساسة - كما ذكرت من البرلمان وقيادة الجيش، والشرطة مما أدي إلي استياء وتذمر بين أبناء الشطر الشمالي[1].

وفي يوليو ١٩٦١، قام الضابط حسن كيد بمحاولة انقلابية لفصل الشمال عن الجنوب بعد أن شعر الشماليون بالتهميش، إلا أن محاولته لم يكتب لها النجاح.

وفي ديسمبر ١٩٦٠، قدمت السلطة المدنية الدستور للاستفتاء، إلا أن بعض الشماليين قاطعوه[2].

الإتحاد الديمقراطي الصومالي:

وهو تحالف من العناصر الوطنية في الشمال والجنوب، وكانوا يرون أن حزب السلطة انحرف عن الخط الوطني الصومالي فالحزب الجديد رأي أن النظام الرأسمالي غير قادر علي تحقيق التقدم السريع، وأعلن أن الطريق اللارأسمالي (الاشتراكي) هوالقادر علي تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وطالب بتأميم البنوك، ومزارع الإيطاليين إلا أن الحكومة رفضت ولم تستجب لهذه المطالب وفي تلك الفترة دخل الحزب فى

---

(١) باشا أحمد عبدي: مرجع سابق ص ٤.

(٢) نفس المرجع السابق.

الانتخابات التي كانت قائمة، إلا أنه لم يستطع أن يكتسب قاعدة شعبية واسعة وظل براوح في مكانه .

كما شهدت تلك الفترة صدور سلسلة من الصحف الصومالية؛ مستفيدة من الحريات الديمقراطية التي كانت قائمة في ظل النظام الليبرالي وأخذت تمارس نقدها، الموضوعي للحكومة المدنية وكانت تطالب بانتهاج طريق التطور المستقل، أي ضرورة بناء اقتصاد وطني مستقل وضرورة استغلال الثروة الزراعية والحيوانية والسمكية وتوزيع عادل للسلطة والثروة بين «الشمال والجنوب»، من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والرخاء للشعب الصومالي وضرورة خلق نهضة شاملة في مختلف المجالات وبناء المدارس والمستشفيات؛ من أجل القضاء علي الأمية والأمراض والقضاء علي الثقافات الاستعمارية المختلفة التي كانت سائدة في الصومال منذ الاستعمار، ومن أجل الحفاظ علي الثقافات العربية الإسلامية التي تعرضت إلى الطمس والتشويه.

وهكذا مع ترسخ هذا الواقع الجديد يومًا بعد الآخر، أخذت بعض التيارات من الشماليين في إعادة النظر في موضوع الوحدة من زاوية المصلحة الذاتية، واتجه برِّي بالحكم نحو النظام الشمولي علي اسس «الاشتراكية العلمية» كخط أساسي لسياسته، ولتبدأ مرحلة من الحكم الصومالي، تم خلالها حل جميع الأحزاب السياسية والجمعية الوطنية وإلغاء المحكمة العليا، وحكم برِّي البلاد من خلال المجلس الثورى الأعلى وفي يوليو ١٩٧٦، اتخذ نظام الحزب الواحد «الحزب الاشتراكى الثوري الصومالي» كأساس للحكم، بديلاً عن المجلس الثوري الأعلي الذي كان بكامله من العسكريين.

وهكذا يمكن إن نقول إن فشل التجربة الديمقراطية في الصومال في فترة نمو الحركة الوطنية منذ الأربعينيات والخمسينيات، لا يعود إلي التجربة الديمقراطية نفسها، ولكن إلي الممارسة والتطبيق وسوء استخدامها من القيادات السياسية في تلك الفترة، والتي كان ينقصها الوعي بالأحداث المتلاحقة التي شهدتها الصومال وبالاندماج الوطني. وتعتبر أزمة الاندماج الوطني في القرن الأفريقى علي وجه عام والصومال علي وجه الخصوص سببا في الصراعات الداخلية، وذلك كما أوضحت سابقًا أن دول القرن الأفريقي تتعارض فيه الانتماءات والولاءات الأولية داخل الدولة الوحدة، وقد أدي هذا الوضع إلي سيادة وهيمنة الروح القبلية، بدلا من مبدأ (المواطنة) ، وقد كان ينبغي أن ينصب اهتمام الجميع عمليا علي تأكيد شراكة الجميع في بناء الوطن وأهلية الجميع وأصالتهم في الانتماء إلي الجماعة الوطنية ولذلك، فإن الديمقراطية ينبغي أن ينظر إليها لا من إمكانية ممارستها في الصومال أو في أي مجتمع من مجتمعات القرن الأفريقي، بل من ضرورة إرساء أسسها وإقرار آلياتها والعمل بها بوصفها الإطار الضروري، لتمكين أفراد الشعب لممارسة حقوق المواطنه من جهة وتمكين الحاكمين من الشرعية الحقيقية التي تبرر حكمهم من جهة أخري. وبالرغم من أن الصومال يختلف عن بقية دول القرن الأفريقي، حيث إنه يتمتع بخصائص مشتركة وهي خصائص فريدة من نوعها، وتختلف عمّا سواها في أفريقيا السوداء، فهو شعب يدين بدين واحد هو الأسلام، كما أنه يتكلم بلغة واحدة وهي الصومالية، التي يقال إنها تنتمي إلي مجموعة اللغات الكوشية والحقيقة أنها لغة حية ذات خصائص نحوية حركية وحسية، وهي علي صلة باللغات القديمة كالفرعونية والإغريقية، القديمة

كما أن أكثر من ٧٠٪ من مفردات اللغة الصومالية لها جذور عربية وأصبحت اللغة الصومالية هي اللغة الرسمية في البلاد بجانب اللغة العربية.

وبالمقارنة بين إثيوبيا والصومال، كما أوضحنا سابقا، فإن ما حدث في الصومال جري علي خط معاكس تماما للمسار الإثيوبي، وإن أدي إلي حصيلة مقاربة حتي الآن فقد كانت للصوماليين بالفعل دولة إسلامية واسعة الأرجاء في القرن الأفريقي، وامتلك هذا الشعب عناصر الوحدة الدينية والثقافية والحضارية إلي أن وصل المد الإستعمارى، وهى تعتبر بداية نشوء الأزمة الصومالية التي يعاني منها حتي الآن. تم تقسيم الصومال إلي خمسة أجزاء استأثرت بأحدها فرنسا في جيبوتي، وبالثانى إيطاليا في الجنوب، والثالث بريطانيا في الشمال.. أما الرابع فتم إلحاقه بكينيا تحت الاستعمار البريطاني أيضا، والجزء الخامس كان من نصيب الأمبريالية الإقليمية المعتمدة في الحبشة ولكن هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية جعلت الغالبية العظمي من الأرض الصومالية تحت السيطرة البريطانية (حوالي ٩٠٪) .وبعد الحرب واتجاه العالم إلي تصفية المستعمرات، اقترحت بريطانيا وضع كل الأراضي الصومالية تحت وصاية الأمم المتحدة علي أن تديرها بريطانيا، لكن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وفرنسا اعترضوا علي هذا الاقتراح. ثم رفضته الأمم المتحدة[١]. ولعل من المفيد هنا أن نشير إلي أن وزير الخارجية البريطاني في ذلك الحين «ارنسيت بيفن»، دافع عن وجهة النظر البريطانية بالإشارة

(١) فؤاد زيدان: مرجع سابق.

إلي أن الأجزاء التي احتلتها الحبشة هي امتداد طبيعي للصومال، وأن سلخها سيؤدي إلي حياة قاسية لنصف السكان الرعاة من الصوماليين[1] وكانت هذه الحقيقة نفسها تنطبق أيضا علي الامتداد الصومالي في كينيا».

جذور الأزمة الصومالية وما تعانيه من حروب أهلية:

مع رياح التغيير التي أخذت تهب بشدة علي النظم الشمولية في أفريقيا منذ بداية التسعينيات، برزت أزمة الصومال كواحدة من أكثر الدول الأفريقية التي تعاني من محاولات إجهاض عملية التحول الديمقراطي، وهو ما تدلل عليه اتجاهات الأحداث والحروب الأهلية التى شهدتها الساحة الصومالية منذ انهيار نظام سياد بري في يناير ١٩٩١ وحتي الآن؛ مما نتج عنه إحياء سياسة النزعات القبلية والعشائرية التي ألمت بالمجتمع الصومالي برمته، والتي قادت بدورها الصوماليين إلي حرب أهلية دامية تفتتت معها بنية الدولة الصومالية مع الأسف الشديد وأعادتها إلي مرحلة ما قبل الاستقلال عندما كان الصومال مقسما إلي «خمسة أجزاء»؛ ولذلك لم تشكل عملية الإطاحة بنظام سياد بري، نهاية المطاف للحرب الأهلية الدائرة في البلاد، ولكنها كانت إيذانا ببداية مرحلة جديدة من الصراع الداخلي، يمكن إرجاعه إلي تفجر المشكلات التي يعتل بها جسد المجتمع الصومالي الشقيق - منذ الاستقلال - والتي فشلت معه الأنظمة الوطنية في إيجاد حلول جذرية لها، فجاءت الفصائل المعارضة لنظام سياد بري منذ أواخر السبعينيات ترسيخا للطابع القبلى والعشائرى المميز للبنية الاجتماعية الصومالية، وقد عكست هذه المعطيات حالة عدم

(١) انظر لمزيد من التفصيل كتاب الأستاذ أحمد برخت ماح «ماذا يحدث في الصومال».

الاندماج الوطني، بإيجادها مصادر متجددة للصراع الداخلي لاسيما وأن النضال المسلح الطويل ضد النظام السياسي، أدى إلي تأكيد ثقافة العنف لدي مختلف الجماعات، كما تسبب في تكريس الانتماءات الأولية المختلفة[1].

وشكل الإخفاق في تحقيق وحدة الوطن أحد أهم عناصر التوتر وعدم الاستقرار في «جمهورية الصومال» فيما بعد، وكانت الحرب التى قادها الرئيس محمد سياد برى ضد اثيوبيا الاستعمارية حرب تحرير وطنية تستهدف توحيد مختلف الأقاليم الصومالية التى فتتها الاستعمار الغربى بالتواطؤ مع أباطرة الحبشة التى كان يدعمها الغرب الأمبريالى دومًا ضد شعوب المنطقة، الصومالية العفرية والاريترية وغيرها من الشعوب. نتيجة لهذه المواقف الوطنية للرئيس سياد برى انتقت ضده القوى الاجنبية ممثلة فى أمريكا والاتحاد السوفييتى وحلفائهم مما أدى إلى خلق جبهات معادية لنظامه الأمر الذى أدى إلى سقوط نظامه فى نهاية الأمر.

أما القوي السياسية التي قادت المعارضة ضد سياد بري، فقد ثبت حتي الآن مع الأسف الشديد أنها محدودة القدرة علي التفكير والإبداع واستنباط السبل المناسبة لتحقيق الوحدة الوطنية، وهي ما تفتقده الصومال الآن.

وضمن هذا الإطار، فإن ما يشهده الشعب الصومالي حاليا من هلاك سواء بواسطة البندقية والجوع لا يتحمل مسئوليته نظام سياد بري

---

(١) أمين السيد عبد الوهاب: الصومال .. وتداعيات انهيار كدولة، السياسية الدولية - تقرير.

(١) انظر لمزيد من التفصيل كتاب الأستاذ أحمد برخت ماح «ماذا يحدث في الصومال».

وحده، وهو ما يجب أن تعيه قيادات هذه الفصائل وترتفع إلي مستوي المسئولية القومية للوطن؛ ولذلك يجب الإسراع بالجلوس في مائدة المفاوضات للوصول إلي حل جذرى ترضى عنه جميع الأطراف، لإخراج البلاد والعباد من النفق المظلم الذى وضعت فيه.

الصومال بعد غياب سياد بري:

وهكذا الصومال بعد غياب سياد بري أفرز واقعًا لا يتوافق والدروس المستفادة، حيث سعت بعض الأطراف لفرض سيطرتها علي الحكم. ووفقا لقرارات مؤتمر جيبوتي للمصالحة الصومالية في يوليو ١٩٩١، استمر العمل «مؤقتا» بدستور ١٩٦١، الذى ينص على تكوين مجلس تشريعي من ١٢٣ نائبًا، وفقا لعدد محافظات الجمهورية قبل ١٩٦٩، وأن يكون السيد علي مهدي رئيسا مؤقتا لجمهورية الصومال، وأن يكون رئيس الوزراء من الشمال الصومالي، والتأكيد علي الوحدة الوطنية للبلاد، إلا أن التشكيل الوزاري الذي شكله الرئيس المؤقت لم يحظى بموافقة بعض القوي الصومالية، بالإضافة إلي احتدام الصراع المسلح داخل المؤتمر الصومالي الموحد بين الجنرال محمد فارح عيديد والرئيس علي مهدي، حيث كان يري عيديد أنه الأحق برئاسة البلاد لدوره في مطاردة قوات سياد بري جنوب البلاد. وبالرغم من وقف إطلاق النار بين الجانبين في مارس ١٩٩٢، إلا أنه يظل هناك تساؤل حول من يحكم الصومال اليوم؟ وكيفية توزيع الخريطة السياسية؟

هناك عدة عوامل كان لها تأثير كبير فيما حدث من تداعيات الأحداث المتلاحقة في الصومال، وهنا يجدر بنا الإشارة إلي جملة من

(١) أيمن السيد عبد الوهاب: الصومال .. وتداعيات انهيار كدولة، السياسة الدولية -

الملاحظات الأولية التي تختص بها الأزمة الصومالية؛ حتي يمكن تحديد زاوية المعالجة لتفهم التطورات المتلاحقة التي شهدتها الساحة الصومالية، وذلك من خلال دراسة التركيب العرقي والسياسي والاجتماعي، باعتبار ذلك أفضل المداخل للتعرف علي حجم المشكلة وانعكاساتها وضمن هذا الإطار يمكن أبداء هذه الملاحظات:

أولاً: على الرغم مما يتمتع به الشعب الصومالي من وحدة عرقية وثقافية تكسبه مقومات الوحدة الوطنية، وهو ما لا يتوفر لدي معظم دول القارة الأفريقية، فإن فشل مشروع الوحدة بين الشمال والجنوب علي هذا النحو الذي تفرزه الأحداث يطرح معه العديد من علامات الاستفهام حول أسباب الفشل؟

ثانياً: افتقار المشكلة الصومالية للعديد من الأبعاد الدولية، أدي لزيادة درجة تفاقمها خاصة فيما يتعلق بالجانب الإنساني (نقص المساعدات الغذائية) وعدم الاهتمام الدولي - بالقدر الكافي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها قائدة النظام الدولي حتي هذه المرحلة.

ثالثاً: أن الصراع الحالي في الصومال، بما يطرحه من انهيار لدعائم الدولة ووحدتها الإقليمية إذا لم تتنبه القيادات السياسية للمستقبل والارتفاع إلي طموحات الشعب الصومالي في الوحدة والتقدم والرخاء، فسوف تسقط هذه الصراعات باستمراريتها للحلم القومي للصوماليين في إنشاء الوطن الصومالي الكبير، وإلي تقليص وتحجيم دورها القومي في منطقة القرن الأفريقي وهذا ما تتمناه القوي الاستعمارية والإقليمية الأخري؛ مما تنعكس آثاره بالتالي إلي شعوب المنطقة كلها .

رابعاً: بالنسبة للعامل الاقتصادي، فنجد أنه قد لعب دوراً في أحداث الصومال لا يقل بأية حال عن العامل السياسي والقبلي، في درجة تأثيره علي مجريات الأحداث، نحو تعضيد عملية الاندماج الوطني من عدمه[1]. فقد سعت النخبة الحاكمة لتقديم سياسات اقتصادية من شأنها أن تعزز سيطرتها بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال التشكيلات الاجتماعية التي كانت مرتبطة بها، الأمر الذي طرح معه مسألة عدالة التوزيع وسعي كافة الجماعات للحصول علي أنصبة متفاوتة من الثروة، إلي جانب تركز الاستثمارات الحكومية والخدمات في مناطق معينة هو ما خلق حالة من الصراع الاجتماعي الممتد بحيث أصبح الفساد والنهب بمثابة سلوكيات سياسية واجتماعية يشترك فيها معظم المكونات الاجتماعية علي نطاقات مختلفة، نتيجة لاستحواذ فئات معينة علي مكاسب لا تتوافر للفئات الأخري، وإذا ما أضفنا الظروف الطبيعية «الجفاف والتصحر» والعوامل الخارجية، فسنجد أن كافة هذه العوامل مجتمعة - بدرجات متفاوتة - كانت بمثابة المهيء للساحة الداخلية لأحداث العنف المتصاعد التي شهدتها الحرب الأهلية في الصومال.

خامساً: العامل القبلي والعشائري:

بالرغم من أن هذا العامل سوف نتناوله في موضع آخر من هذا الكتاب، إلا أن تأثيره جدير بالملاحظة وذلك بالنسبة للصومال ذى الطابع العشائري المميز للبنية الاجتماعية، فنجد أنه علي الرغم من كون الشعب الصومالي يتميز بكونه أكثر الشعوب الأفريقية تجانسا في الأصول

---

(١) مرجع سابق، ص ١٧١ .

العرقية والثقافية، إلا أن بنيته الاجتماعية تنقسيم إلي أربع قبائل رئيسية مع بطونها وفروعها المختلفة هي: الدارود، والهوية، والرحوينى و الإسحاق، لم تستطع النظم الحاكمه السابقة أن تصهرها في بوتقة واحدة باتجاه زيادة درجة الاندماج فيما بينها؛ الأمر الذي عكس ذاته علي طبيعة تكوين الفصائل المعارضة لنظام سياد بري منذ أواخر السبعينات. حيث نشأت نتيجة لإستحكام العداء بين نظام بري من ناحية وبقية قبائل الوسط والجنوب الصومالي من الناحية الأخري، وكان من نتيجته تكوين جبهات وحركات عديدة للمقاومة المسلحة يعبر كلٌ منها عن انتماء قبلي أو عشائري معين منها: الحركة الوطنية الصومالية التي نشأت في لندن ١٩٨٠ من قبائل اسحاق الشمالية.

والمؤتمر الصومالي الموحد الذي أنشىء عام ١٩٨٩ من قبائل ألهوية، والجبهة الوطنية التي نشأت عام ١٩٨٩ من قبائل الدارود بشكل أفرز معه تقسيم الصومال إلي ثلاث جبهات رئيسية: شمال ووسط وجنوب .

القبلية ودورها فى تمزيق وحدة الصومال منذ بداية الاستقلال وحتى الآن.

لقد استقل هذا البلد في يوليو ١٩٦٠ وآلت إليه مصائره؛ ولكن الحكومات التي كانت تدير شئونه من أول يوليو عام ١٩٦٠ وحتي ٢٠ أكتوبر ١٩٦٩، قد فشلت فشلاً ذريعاً في بناء أمة تستطيع الوقوف علي قدمها ومبنية علي أسس اقتصادية واجتماعية قوية. وقد أصبح الفساد والقبلية والمحسوبية والظلم وسرقة الأموال العامة، شائعة وأصبح وجود الأمة الصومالية مهدداً بالخطر. هذه هي الأحوال التي سبقت قيام ثورة ٢١

من أكتوبر عام ١٩٦٩ بقيادة سياد بري، وكان من المحتم تغيير هذه الصورة المليئة بأحلك الظلام وهو ما قامت من أجل تحقيقه ثورة الحادي والعشرين من أكتوبر. لقد تفجرت هذه الثورة لكي تمحو التركة الاستعمارية في جميع أشكالها المختلفة، وتمرداً علي الأوضاع الفاسدة التي خلقتها العقلية السياسية التي حكمت البلاد لمدة تسع سنوات منذ الاستقلال، ولقد أعلنت الثورة أهدافها المعلنة المعروفة ومنها علي سبيل المثال: محاربة القبلية وخلق الوحدة الوطنية في إطار قومية واحدة. ودولة مركزية تؤمن بالمساواة والعدل والقانون.

ونحن في هذا البحث لا نتناول نجاح النظام وإخفاقاته، فهذا الموضوع له شأن آخر، ولكن يهمنا التأكيد علي خلق قومية صومالية وشخصية صومالية مستقله؛ لإنقاذ البلاد من الهاوية التي تتردى فيها. ومن المعروف أن الصوماليين، يمتازون عن غيرهم من الشعوب الأفريقية بخصائص الوحدة والقومية الواحدة فهم شعب أو جنس واحد من وجهة النظر الأنتروبولوجية، وذلك علي خلاف الكثير من البلاد، فإن الصومال لا تتعدد فيها القوميات ذات الأصول السلالية المتصارعة واللغات المختلفة والخلفيات التاريخية المتباينة، التي تخلف وراءها العديد من الحساسيات أو العداوات، وهي تخلو من الصراعات الدينية العنيفة التي يمكن أن تتفجر فتحطم وحدة الدولة والوطن[١].

وبرغم هذه المزايا الواضحة، كانت الصومال تفتقر إلي الوحدة الوطنية القائمة علي التجانس أو التقارب بين المستويات المادية والثقافية

---

(١) راشد البراوي (دكتور): الصومال الجديد فلسفة وأمل ص ص ٤٤ - ٤٥، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٣ - القاهرة.

والحضارية بين الصفوف الاجتماعية، ومن ثم كانت تعاني من الفوارق المصطنعة، بسبب الانقسام القبلي والتباين الاقتصادي والتفاوت الثقافي؛ وفي اعتقادي هذه الفوارق هي التي كانت تحول دون إبراز الخصائص الأصلية أو الأصيلة للشعب الصومالي الذي يمتاز بها عن غيره من شعوب القرن الأفريقي. وكان في مقدمة أهداف الثورة القضاء علي هذه الفوارق، وخلق قومية، وشخصية صومالية مميزة وعلي رأس هذه المسألة القضاء علي القبلية والتي تعتبر آفات الصومال في الماضي والحاضر. ولا شك فى أن إلغاء القبلية يوجه ضربة حاسمة إلي أكبر عناصر الفرقة والتفرقة التي عانت وتعاني منها البلاد، وبذلك يغلق الباب أمام التيارات الأجنبية المضادة.

وكما هو معروف، إن القبلية هي من أخطر الأدواء التي تعانى منها بلاد أفريقية كثيرة، فقد كانت وراء الأحداث الدامية والاضطرابات والتدخل الأجنبي، مما شهدته دول البحيرات العظمى مثل الكنغو الديمقراطية (زائير سابقًا) بعد إعلان استقلالها عن بلجيكا في عام ١٩٦٠، كما تتكرر نفس المأساة بطريقة أفظع الآن فى كل من بورندى ورواندا وكانت هي أيضا الدعامة التي استند إليها دعاة الانفصال في نيجيريا وأغرقت هذا البلد الأفريقي العظيم في حرب أهلية ولولا صلابة قادته وحسن سياستهم، لعصفت بوحدته وربما استقلاله. وما يحدث الآن في الصومال من دمار وتشتت وتمزق يجب أن يأخذ منه الشعب الصومالي العبر والدروس؛ لأن السماح بالقبلية معناه الاعتراف بها وسحب اعترافه وولائه للدولة، وهذا ما يحدث الآن في الصومال ويجب تجاوزه وانصهار كافة الصفوف في بوتقة وحدة القومية وبهذا يحس الشعب بالقوة والعزة والكرامة، فى الوقت الذى يعيش فيه السكان حالة حصار أمنى نتيجة

قواعد الاشتباكات التي فرضها المسلحون[1]. وهكذا فإن القبلية أحرقت الأخضر واليابس، منذ استقلال الصومال وحتي يومنا هذا فتمزقت روابط المجتمع والتي كان من الممكن أن تكون عامل استقرار وأهمها وحدة الدين واللغة والعادات فبرغم أن المجتمع الصومالي مجتمع متجانس ومنسجم؛ ولكن لسوء الحظ أبعد المجتمع عن هذه الميزات التي كانت من الممكن أن تقوده إلي الوحدة والاستقرار فالازدهار[2]. فى خلق أمه صومالية عظيمة ومتحدة بمتانة وقوة ولتلاحم بعضها ببعض للعيش في سلم دائم وآمن.

فقدان سيادة القانون وغياب الشرعية الدستورية.

ما يحدث الآن في الصومال فقدان سيادة الدولة والقانون حيث أصبحت حرمات الناس وممتلكاتهم يضحي بها علي مذابح القبلية والأهواء المحلية أو العائلية أو الشخصية الضيقة، ولقد شاهدنا بعد انهيار الدولة والقانون كيف كانت الأموال العامة نهبا يتقاسمه أهل القوة والنفوذ وأمراء الحرب، وكيف أصبحت الحياة تسلب من صاحبها بغير حق، بل وبغير سبب وبذلك أصبح القانون وعلي قمته الدستور موقع الانتهاك، فالمجتمع الصومالي أصبح عمليا مهشمًا: فنسيجه الاجتماعى تلاشي وتشتت مواطنوه وهكذا بسبب فقدان الدستور والقانون أصبحت الفوضى هي أسلوب الحياة السياسية وما كانت الفوضي أبداً لتبني أمة أو ترفع وطنا.

---

(١) شمس حسين: بعنوان أفكار لانقاذ المجتمع المهشم في الصومال، الحرب الأهلية، الحياة ٢٣/ ١٠/ ١٩٩٤ .

(٢) الشيخ محمد حاج يوسف: في مقابلة مع جريدة الإصلاح ١٩٩٣/٤/٣ - العدد ١٨١ .

المجتمع المدني كما تواضعت علي وضعه الشرائع السماوية والقوانين الوضعيه والمذاهب والفلسفات المعترف بسلامتها. هو الذي تعلو فيه كلمة القانون ويحفظ الأمن والنظام، وينظم العلاقات بين الأفراد والمجموعات والمصالح، مع كفالة الحريات وعندما نقول القانون، نقصد ذلك الذي ينبثق من مصالح الشعب وأهدافه ومن عقائده، السامية، ومن تقاليده السليمة والقادرة علي التلاؤم مع ظروف العصر[١].

وعندما خرج محمد سياد بري، رئيس الصومال السابق في ٢٦/ ١/ ١٩٩١ من قصر الرئاسة في العاصمة مقديشو فقد ظن الصوماليون أن خروجه سيأتي بالحل لمشاكل هذا البلد الصعبة والوضع الاقتصادي المتردى[٢].

وفى ذلك اليوم لاحت في الأفق بارقة أمل للصوماليين فبدؤا يتبادلون في الداخل والخارج التهاني والتباشير للتطلع إلي حياة أفضل ومستقبل مشرق قادم ولم يكن في خواطر الصوماليين أن الذين يتولون زمام السلطة بعده، كانوا من أبناء زياد الذين رباهم في الحكم معه ومن جيله الذين شاركوه في الحكم وساروا علي نهجه وأكثرهم من الذين شاركوه في الحكم وتمردوا عليه من بعد وقبل سقوطه بدلاً من إنقاذ الشعب من الانهيار، غير أنه كان في الحقيقة مدخلاً إلي مسلسل من العنف الدامى بين أطراف هذا المسلسل الدامى، معروفا باسم الحرب الأهلية في الصومال وكانت البداية في نوفمبر ١٩٩٠. أما النهاية، فليس في الأفق

---

(١) راشد البراوى (دكتور) مرجع سابق، ص ٤٧ .

(٢) وهنا للتاريخ نذكر أنه عندما غادر سياد برى العصاصمة مقديشو تركها عامرة بجميع مؤسساتها وجامعاتها وعناصرها. الأمر الذى يجعلنا نتساءل أين هذه المقومات التى كانت تتميز بها الصومال على المستوى المدنى والعسكرى حيث كانت تمتلك أكبر جيش فى القرن الأفريقى.

ما يشير إلي أنها ستكون قريبة برغم الجهود الإقليمية والذاتية التي تقوم لإنهاء هذه المأساة في الصومال. وهكذا دمرت الحرب الدائرة في الصومال المرافق الاقتصادية القليلة في هذا البلد، وتركت أهله عرضة للجوع بصورة لم يعرفوا لها مثيلاً من قبل، وفوق هذا انقطاع الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء نتيجة للقتال المستمر حيث دمرت كل البنية التحتية للبلد.

وفى الصومال الآن في ظل هذه الفوضى القاتلة التي تسود البلاد. ومقابل الانضباط القاسى الذي كان يحكم الصوماليين زمن سياد بري، أصبح بعض الناس يذكره ببعض الخير مقابل كل الشر الذي يحكم ويتحكم في حياتهم الآن. ففى حين يرفض البعض هذا العطف والتعاطف مع ماضي سياد بري، ويحملونه مسئولية ما يحدث الآن بسبب إصراره علي التمسك بالسلطة، رغم نذر الانهيار ومقدمات الدمار، فإن بعض الصوماليين الذي عاصروا سياد بري في أيامه الأخيرة، يزعمون أنه كان جاهزاً لتسليم السلطة لأية جماعة سياسية منظمة ومسؤولة وقادرة علي قيادة الفترة الانتقالية والعبور من نظام عسكري شمولي إلي نظام ديمقراطي منفتح، وكان سياد بري نفسه قد أجاز، ووافق علي جزئية الاقتصاد عندما طبق سياسة الانفتاح التي أثري في ظلها معظم خصومه[1].

ومهما يكن من الأمر، فقد خرج زياد بري من مقديشو إلي منطقة نفوذه القبلي بمناطق المريحان قرب الحدود الكينية وكان خروجه بحق كارثة حلت بالصومال، حيث أخذت الأمور تسير رأساً علي عقب فأذاقتهم قيادات الجبهات الجديدة أسوأ مما كانوا يعانون منه أيام حكم سياد بري:

---

(١) سيد أحمد خليفة: جريدة الشرق الأوسط ـ العدد ٥٨٠٠ جدة ١٥/١٠/١٩٩٤.

فقد زاد دمارهم وتخريبهم للبلاد والشعب في عام واحد، علي دمار من كان قبلهم في إحدى وعشرين عاماً، بل إن أعمالهم في القوة والإبادة أنست الصوماليين جميع همومهم أيام زياد بري رحمة الله عليه. والآن، ورغم تنظيم ونشاط جهود المصالحة، وبعد سبع سنوات من إنهيار الدولة في الصومال بكاملها، تبدو صورة الأوضاع في هذا البلد العزيز في غاية الكآبة؛ إذ يتدافع هاربا من بداخله لأن كل الوجود الدولي؟ بعد أن تدافع علي بوابة الحروب ذاتها من جحيم القتال ما يقارب نصف السكان حيث امتد فشل المعالجة من الداخل إلي الخارج، وتواصل الصراع القبلي بين أولئك الذين اعتقدوا دائما أنهم بحاجة إلي مكافأة علي ما فعلوه بسياد بري ونظامه، إذ ثبت أنهم لن يرضوا بمكافأة أقل من السلطة ذاتها ولو فوق أرض جرداء وبدون سكان[1].

الصومال بحاجة إلي صياغة الذات الوطنية:

إن التطورات السائدة علي الساحة الصومالية، سارت جميعها باتجاه انهيار نظام الدولة، كما أنها تكشف عن الدور السلبي الذي يمكن أن تلعبه الصراعات القبلية من كونها مصدراً للصراع الاجتماعي، السياسي - الأمر الذي يجب معه طرح العديد من الأفكار علي عملية إعادة توزيع السلطة السياسية بما يتوافق والواقع العملي والوزن النسبي لكل المجتمعات الصومالية، بالإضافة إلي ضرورة تضييق الفجوة بين المستويات المختلفة تعددية الديمقراطيه الليبرالية ولتعددية الثقافة الوطنية، كما أوضحنا سابقًا وبالتالي الوصول إلي صيغة ما أو سياسة محددة تحسم معها قضية الصراع علي السلطة.

---

(١) سيد أحمد خليفة : مرجع سابق.

إن الصومال اليوم في حاجة إلي بناء دولة مؤسسية، تعتمد علي المؤسسات واللوائح الإدارية الحيوية وتحقق غاياتها، وخاصة بعد انهيار الدولة الصومالية، وهذه الغاية تعد من الأهداف النبيلة التي يجب أن يسعى إليها المواطن الواعي بمصالح حاضره ومستقبله والمدرك لمتطلبات النهوض المتكامل في هذا العصر، وهذا بحق يحتاج إلي دولة تتجاوز كل نقاط التوتر التاريخية والقبلية؛ من أجل بناء وحدة وطنية حقيقية قوامها القانون الذي لا يفرق بين مواطن شمالاً وجنوباً ، قانون يصهر كل هذه التناقضات، ويجعل كل مواطن ينتمي إلي الدولة ومؤسساتها المختلفة بلا وسيط قبلي أو حزبي وهذا ينقص الصومال ومحتاج إليه[1].

فيجب أن يكون الانتماء للوطن في المحصلة النهائية، هو إرادة جميع الخصوصيات في العيش المشترك، كما يبرز دور الدوله في تعميق أسس السلم المجتمعي، الذي يتسع الوطن لمدارسه المختلفة، وتباشر كل واحدة منها دوراً أساسيًا في تكريس هذه الأسس وتهميش أواصر الوحدة الوطنية. وفي هذا المعني يبدو الوطن وعاءً فريداً وضرورياً، لأنه وطن التعايش والتعدد واستيعاب التنوع واعادة إنتاجه لوحدة وطنية متينة، ومن هنا لابد من التأكيد علي ضرورة الحوار بين جميع الفصائل الصومالية: لأن الحوار بين أبناء الوطن وقواه المختلفة والوحدة الوطنية متلازمان تلازماً لا يمكن الاستغناء عن أحدهما، فلا وحدة وطنية بلا حوار اجتماعى - أو سياسى، كما لا حوار فعال ومثمر في ظل التناحر الداخلي وغياب أدني عوامل الوحدة الوطنية، ولهذا من الضروري البحث الدائم عن أطر وصيغ وطنية، تحقق مفهوم الحوار في الدائرة الوطنية وهذا التصور

(١) محمد محفوظ: الدولة الحديثة والوحدة الوطنية، ص ٥٤ مجلة الكلمة ـ العدد ١٣ ـ ١٩٩٣ .

ينطبق علي جميع دول منطقة القرن الأفريقى، وليس بديلاً عن هذا التصور سوى الإحباط والفوضي المؤديين إلي الحرب الأهلية كما شهدتها الصومال، والحرب الأهلية كما نعلم لا يفوز وينتصر طرفُ انتصاراً تاريخياً فيها، بل النتيجة هزيمة جميع الأطراف وليس هناك بديل تاريخي لمثل تلك الهزيمة سوي الديمقراطية.

المصالحة السياسية والجهود التي بذلت إقليميا ودولياً:

ومن خلال تتبعنا منذ بروز الأزمة الصومالية عام ١٩٩١ حتي يومنا هذا جرت عدة محاولات للمصالحة بين الفصائل الصومالية المتصارعة علي السلطة، واشتركت فيها عدة أطراف إقليمية ودولية، استهدفت وضع حد لتفاقم الأزمة ومحاصرة تداعياتها علي النطاق الصومالي، والحيلولة دون امتدادها إلي الدول الأخري في المنطقة. ولعبت الأمم المتحدة الدور الأكبر في هذه الجهود، والتي باءت جميعها بالفشل للأسباب التالية علي المستويين الدولي والأفريقي:

- عدم الإدراك الحقيقي لطبيعة التركيبة القبلية والهيكل الاجتماعي في الصومال، والتعامل مع الميليشيات وزعماء الحرب علي أنهم خير ممثل للشعب الصومالي، وعدم الالتفات كثيراً لوضع هؤلاء في سياج التركيب القبلي في مختلف أنحاء الصومال.

- تقديم الأمم المتحدة حلولا جاهزة للأزمة ذات طابع نظري، سبق أن تبنتها في دول أخري فى القارة الأفريقية مثل ناميبيا وموزمبيق وأخيرا أنجولا، وعدم أخذها في الاعتبار الفروق الأجتماعية بين هذه الدول والصومال.

- اهتمام الأمم المتحدة والدول المشرفة علي عمليات المصالحة بمساندة فصيل علي حساب آخر، وفقا لما بتراءى لها وما يتفق مع مصالحها الذاتية أولا، بغض النظر عن أهمية وضع حل جذرى للأزمة الصومالية .

- اهتمام إثيوبيا كقوة إقليمية في منطقة القرن الأفريقى في محاولاتها لإنهاء الأزمة الصومالية للاعتبارات التالية:

أولاً: محاصرة احتمال انتقال عوامل هذه الأزمة إلي بعض أقاليمها التي تعيش نسبيا نفس ظروف الصومال.

ثانياً: محاولة تصعيد إحدى الفصائل الصومالية التي لا تتخذ موقفا عدائيا من إثيوبيا.

ثالثاً: ضمان عدم طرح موضوع الأوجادين الصومالي الذي تسيطر عليه إثيوبيا.

رابعاً: أبعاد تأكيد الدور الإقليمي لها، في ظل احتمال تنامي الدور السوداني، والإريتري والمصري في المنطقة.

خامساً: استبعاد الدور العربي والإسلامي، وخاصة المصري والسعودى، في حل الأزمة بمباركة أمريكية وإسرائيلية.

ولذلك لم تنجح حكومة أديس أبابا في أول اختبار لها في حل المصالحة الصومالية علي المستوي الإقليمي، وبالطبع فإن تشابك عناصر الأزمة الصومالية، وعدم رغبة بعض أطرافها في تدخل أديس أبابا بصورة مؤثرة للاعتبارات المذكورة، كان من العوامل الرئيسية وراء الإخفاق

الإثيوبي، فضلا عن تخوف إثيوبيا ذاتها من تحمل عبء غير مضمون نتائجه. ويمكن أن يؤثر مستقبلا علي وضعها الإقليمي، الذى تسعى إلي تثبيته وتكريسه وسط منطقة، مرجع لها أن تشهد أزمات أخري علي غرار الأزمة الصومالية[1].

على المستوى الداخلى:

* بروز تنافس حاد بين زعماء الميليشيات والقبائل وأمراء الحرب في الصومال، فضلا عن انقساماتها الداخلية، سواء بالنسبة للسيطرة علي المواقع السياسية أو العسكرية، في حال وضع تسوية نهائية للأزمة أو بالنسبة لتشكيل حكومة انتقالية من بين مختلف الفصائل.

* مما زاد في حدة الأزمة في الصومال أيضاً عدم وجود شخصية قيادية تتجمع من حولها كافة الفصائل، والملاحظ أن معظم زعماء القبائل إما كانوا ضمن أعضاء النظام السابق قبل سقوطه، أو شاركوا في الحكم في فترات سابقة ضمن نظام سياد بري أيضا.

وعلي كل حال، فإن أثيوبيا بمباركة أمريكا، تقوم الآن بدور إيجابي لحل الأزمة الصومالية والمصالحة الوطنية المرتقبة، في مؤتمر بيداوا بالصومال. ونتمنى أن تكلل هذه المساعي بالنجاح وأن تجتمع جميع القيادات السياسية دون استثناء في هذا المؤتمر؛ لإنهاء مسألة الصومال والوصول إلي حل جذرى ترضي عنه جميع الأطراف.

---

(١) التقرير الإستراتيجي العربى: القرن الأفريقى بين التفكك وإعادة الاندماج ص ١٢٤، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - القاهرة ١٩٠٩.

المسألة الصومالية قفزة علي طريق الحل النهائي:

حقيقة لابد من تأكيدها وهي أن مصاب الصومال ناجم عن إلحاق الأذي بالنفس، مع التأكيد علي امتداد فترات التدخل الأجنبى في القرن الأفريقى؛ حيث كان الصوماليون ضحايا التورط مع أطراف خارجية ويرجع ذلك إلي زمن بعيد عندما قطعت أوصال أراضي الصومال، كما أوضحنا في الخاتمة وتطرقنا إليه من جذور هذه الأزمة من أساسها. ومهما يكن من أمر، فإن الأزمة الصومالية الراهنة لها دور سلبي في الاستقرار والأمن في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، وعلي أية حال، فإن الحل يجب أن ينبع من الداخل وأن تساهم فيه الفصائل الصومالية المتصارعة وكذلك القوي السياسية الصومالية الأخري. وجميع الفاعليات والمنظمات لإخراج البلاد من المأزق الذي تعاني منه. إن الصومال اليوم في عنق الزجاجة والصوماليون غارقون في متاهات وصراعات دموية لا مبرر لها وإن خفت حدة التوتر الآن، إنه بحاجة إلي مساعدة إنسانية دولية لإنقاذ الشعب المتضرر بسبب البندقية والجوع، ولكن في المقام الأول المسئولية تقع علي قادة البلاد السياسيين لإنقاذ بلادهم ووطنهم من الضياع قبل فوات الأوان والالتقاء والتفاوض حول صيغة للتعايش السلمي، تعيد السيادة الوطنية والوحدة القومية الصوماليه حتي يبني الصوماليون وطنهم من جديد، ليثبتوا للعالم أنهم شعب قوي وقادر علي تجاوز الأزمة والخلافات مهما كانت الظروف والمسببات .

ونتعشم أن يأتى الدور الإيجابى والجهد المقدر الذى تلعبه المملكة العربية السعودية الشقيقة بقيادة خادم الحرمين الشريفين، لدعم الأشقاء فى الصومال العربى الإسلامى؛ لكى يسترد الصومال عافيته ووحدته، وإنه لمن

الأمور الجديرة بالاهتمام والإشادة بهذه المواقف النبيلة التى تقوم بها المملكة العربية السعودية تجاه أشقائها، واهتمامها بدعم شعوب منطقة القرن الأفريقى؛ نتيجة للعلاقات التأريخية والاستراتيجية بين المملكة وهذه الشعوب، التى تكن كل حب وتقدير للمملكة وحكومتها الرشيدة بقيادة الملك فهد بن عبد العزيز.

الحل الممكن:

وفي هذا السياق يكمن الحل في النقاط التالية بالإضافة إلي ما تقدم:

أولاً: ضرورة تشكيل سلطة مركزية في جنوب الصومال؛ للتغلب علي حالة الفوضي التي تعتري الأقليم، سواء بين فصائل المؤتمر الصومالي الموحد، أو بين حركة الوطنيين الصوماليين في «كسمايو»، بالإضافة لإقليم الوسط الذي تسيطر عليه الجبهة الوطنية الصومالية «الدارود».

ثانياً: البدء بحوار بين الشمال والجنوب بعد إنجاز مؤتمر المصالحة القادم في بوصاصو، من أجل استعادة الإقليم الشمالي، عن طريق إقامة اتحاد فيدرالي يحقق للشماليين بعض الامتيازات ويجنبهم الآثار السلبية التي فرضتها الوحدة منذ عام ١٩٦٠، بالإضافة إلي اختيار سلطة مركزية تمثل الشمال والجنوب عاصمتها مقديشو. هذا علي المدي القريب.

أما علي المدي البعيد، فيجب علي كافة القوي السياسية الصومالية أن تعيد طرح كافة القضايا المصيرية والخلافية وإيجاد الحلول العملية لها. مثل قضية: الانتماء واللغة والثقافة والدستور والاقتصاد إلي غير ذلك من القضايا، التي من شأنها أن تعضد الوحدة الوطنية الصومالية في إطار الديمقراطية والتعددية السياسية. ويجب أن تفهم القوي السياسية لحقيقة

التحديات والعقبات التي تواجه الصومال اليوم وغداً. وأن تعمل من أجل تجاوز هذه التحديات بالاعتماد علي الذات، لأن الشعب الصومالي بالدرجة الأولي هو المسئول الأول والأخير عما جري في وطنه حتي الآن، وهو المسئول أيضا إذا لم يتوصل لحل للخروج من هذا النفق المظلم والأزمة الخانقة، وخاصة القيادات المسيطرة علي الوضع فإنها هي المسئولة بدرجة أساسية أمام الله والعالم، وأمام الشعب المتضرر من البندقية والجوع، وأمام التاريخ.

وفي اعتقادي، لم يكن أمام الفصائل الصومالية لحل أزمتها إلاّ فرصة المؤتمر القومي الوطني الوحدوي، علي أساس الاتفاق السياسي السلمي بين كافة الفصائل التى شاركت في مؤتمرات المصالحة أو التي لم تشارك فيه، مع إعطاء الفرصة لبعض الزعامات التقليدية والمثقفين والقادة الدينيين والشخصيات العامة، التي تهمها مصلحة الوطن العليا في عملية طرح الحلول للخروج من نفق الأزمة التي تمر بها البلاد، علي أن يتم في هذا المؤتمر للمصالحة الشاملة إقامة هياكل، وأن يقوم الاتفاق علي أساس تقاسم السلطة بين القبائل والعشائر شمالا وجنوبا وغربا بصورة متوازنة مؤقتا، إلي حين وضع دستور دائم تشارك فيه كافة فئات الشعب علي الأسس الديمقراطية وإقرار التعددية السياسية في حكم الشعب والدولة.

وقبل أن أختتم حديثى عن الصومال وما تعانيه البلاد من الدمار الشامل، أتوجه بهذا النداء الصادق من الأعماق باعتبارى من أبناء هذه المنطقة المنكوبة، إلي الدول العربية والإسلامية والأفريقية والمنظمات الإقليمية العربية والأفريقية: أناشدهم باسم الإسلام والعروبة وباسم الأمانة التاريخية التي تربطهم بالشعب الصومالي الشقيق والعلاقات الأخوية والتاريخية، العمل السريع لانقاذ الصومال الجريح بكل الوسائل الممكنة

والمتاحة لوضع علاج سريع يسترد به عافيته ليعود عضوا صحيحاً في الأسرة العربية والإسلامية والأفريقية، بعد أن يتماثل للشفاء من كبوته التي ألمت به. إن الصومال القوى الموحد المتماسك والخالي من الصراعات الجانبية والقبلية هو السند الحقيقى للأمة العربية والإسلامية، وهو الامتداد الطبيعي والبعد الجغرافى والاستراتيجى للأمة العربية في منطقة القرن الأفريقى وحوض البحر الأحمر[1].

وبالتأكيد أن وحدة الصومال واستقراره يؤثر بلا شك في التوازنات المختلة حاليا، في منطقة القرن الأفريقى لصالح الأمة العربية والإسلامية.

واختتم هذا البحث بقوله عز وجل في قرآنه الكريم ﴿ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا ﴾[2]

صدق الله العظيم

---

(١) أحمد برخت ماح : ماذا يحدث في الصومال، ص ١٤ الطبعة الأولى ١٩٨٨ .

(٢) قرآن كريم سورة آل عمران [الآية ١٠٣].